أوراق

كارنيغي

السودان: من صراع إلى صراع

مارينا أوتاوي
و مي السعدني

الشرق الأوسط | أيار/ مايو 2012

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

أوراق
كارنيغي

السودان: من صراع إلى صراع

مارينا أوتاوي

و مي السعدني

الشرق الأوسط | أيار/مايو 2012

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ■ موسكو ■ بيجينغ ■ بيروت ■ بروكسل

© 2012 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 291 991 1 961
فاكس: 591 991 1 961
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

ملخّص 1

مقدمة 3

جذور التوتّر 4

العودة إلى الصراع 6

بلدان اثنان ومصدر واحد للإيرادات 8

الشمال و«الجنوب الجديد»:

النزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان 10

جنوب السودان: بناء الدولة من الصفر 15

عدم الاستقرار والاستياء في الشمال 20

خاتمة 24

هوامش 27

نبذة عن الكاتبتين 29

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 30

ليبيا
مصر
المملكة العربية السعودية
البحر الاحمر
صحراء النوبة
بور سودان
البحر الاحمر
شمالية
دنقلا
سدّ دال
سدّ كجبار
سدّ مروي
تشاد
شمال دارفور
الدامر
نهر النيل
كسلا
اريتريا
الخرطوم
شمال كردفان
الخرطوم
كسلا
الجزيرة
القضارف
النيل الأبيض
القضارف
الفاشر
الجنينة
الابيض
ربك
سنجة
النيل الأزرق
سنار
غرب دارفور
جنوب دارفور
النيل الأبيض
سدّ الروصيرص
نيالا
جبال النوبة
الدمازين
جنوب كردفان
النيل الأزرق
كادقلي
أعالي النيل
هجليج
أبيي
ملكال
اويل
بانتيو
شمال بحر الغزال
حقل الوحدة
وراب
مايندیت
وراب
جمهورية أفريقيا الوسطى
واو
جونقلي
اثيوبيا
غرب بحر الغزال
رمبك
البحيرات
بور
غرب الاستوائية
شرق الاستوائية
جوبا
يامبيو
كابويتا
وسط الاستوائية
جمهورية الكونغو
أوغندا
كينيا
العاصمة الوطنية
عاصمة الولاية
مدينة أو بلدة
الحدود بين شمال السودان وجنوب السودان
حدود الولاية
حدود البلد
نهر
سدّ
منطقة نزاع سياسي/قبلي
* مناطق النزاع المُطلَّلة هي المواقع الأساسية لعمليات الإغارة على المواشي والصدامات القبلية في جنوب السودان. انتشر القتال إلى بيبور، وجالي، وأكوبو، وأورور، وولاية جونقلي، إضافة إلى مقاطعة مايندیت في ولاية الوحدة، ومقاطعات مجاورة في ولاية وراب وولاية البحيرات.
ملاحظة: أُعلن عن إنشاء ولايتي شرق دارفور ووسط دارفور في كانون الثاني/يناير 2012، إلا أنه لم تُصدر أي خرائط رسمية لتوثيق هذه المعلومة. لذلك لم تُذكَر الولايتان هنا.

اختصارات

CPA- اتفاق السلام الشامل: وقّعته الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان وحكومة السودان في العام 2005.

JEM – حركة العدل والمساواة: حركة تمرّد مركزها دارفور.

NCP – حزب المؤتمر الوطني: الحزب السياسي الحاكم في الشمال.

SAF – القوات المسلحة السودانية: القوة العسكرية التابعة للشمال.

SLM/A - حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان: حركة متمرّدة مركزها دارفور.

SPLM/A - الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان: الحزب السياسي والجيش الجنوبي قبل الاستقلال.

SPLA - الجيش الشعبي لتحرير السودان: القوة العسكرية في الجنوب المستقل.

SPLM – الحركة الشعبية لتحرير السودان: الحزب السياسي الحاكم في الجنوب المستقل.

SPLM/N – الحركة الشعبية لتحرير السودان/قطاع الشمال: حركة انفصالية وحزب سياسي، مقرّها في شمال السودان، خصوصاً في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان.

SSDM/A – الحركة الديمقراطية في جنوب السودان/الجيش الديمقراطي في جنوب السودان: جماعة متمرّدة بارزة في جنوب السودان تعارض حكم الحركة الشعبية.

SSLM/A - حركة تحرير جنوب السودان/جيش تحرير جنوب السودان: حركة متمرّدة تعمل في منطقة أعالي النيل بجنوب السودان وتعارض حكم الحركة الشعبية.

UNAMID – بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في دارفور: قوة حفظ سلام تم نشرها في دارفور بعد توقيع الخرطوم وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان اتفاق سلام في العام 2006.

UNISFA – قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي: القوة التي نُشِرَت في منطقة أبيي لمراقبة والتحقّق من إعادة نشر الجيشين الشمالي والجنوبي خارج المنطقة، من بين مهام أخرى.

ملخّص

بعد مرور أقلّ من عام على تقسيم السودان «الكبير» السابق إلى جمهورية السودان الشمالي وجمهورية جنوب السودان الجديدة – أو للتوضيح شمال وجنوب السودان – دخلت الدولتان مرّة أخرى في حالة حرب. ويبدو أن سنوات من الجهود الدولية التي بذلت لوضع حدّ لعقود من الصراع من خلال المساعدة في التفاوض على اتفاق السلام الشامل (CPA) العام 2005، والجهود التي بذلت فيما بعد لضمان حدوث عملية انفصال سلس بين الشمال والجنوب، لم تسفر عن شيء.

في كانون الثاني/يناير 2011، أسفر استفتاء أجري في الجنوب، نصّ عليه اتفاق السلام الشامل، عن التصويت بأغلبية ساحقة لصالح التقسيم. وعلى مدى الأشهر الستة التالية، كان من المفترض بالشمال والجنوب التفاوض على القضايا العالقة، لكنهما فشلا في تنفيذ ذلك. والحصيلة كانت اندلاع النزاع مجدداً، وفوراً تقريباً، بعد أن أصبح الجنوب مستقلا.

في البداية، تضمّن ذلك اشتباكات على طول المنطقة الحدودية بين القوات المسلحة السودانية (SAF) وحركات التحرّر في المناطق التي فضّلت الاندماج مع الجنوب. لكن، بحلول نيسان/أبريل 2012، تحوّل القتال إلى حرب بين الشمال والجنوب، حيث عبر الجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLA) إلى الشمال وقصفت القوات المسلحة السودانية القرى الواقعة على مقربة من الحدود في الجنوب. وحينها توقفت صادرات النفط من الجنوب، واندلعت نزاعات أخرى في كلا البلدين.

كان النفط أحد الدوافع الرئيسة للصراع بين الدولتين السودانتين. وبعد الاستقلال، تفاقم هذا الصراع لأن نحو 75 في المئة من النفط السوداني كان يُنتج أسفل الحدود التي تفصل الآن الشمال عن الجنوب، الأمر الذي قلَّص إلى حد كبير عائدات الشمال. أما سلسلة النزاعات الأخرى، والتي أدت بسرعة إلى العنف، فهي تشمل على وجه الخصوص محاولات السيطرة على الأراضي على طول الحدود بين الشمال والجنوب في جنوب كردوفان، والنيل الأزرق، وأبييه. وفي هذه الأثناء يعاني كلٌ من الشمال والجنوب من النزاعات الداخلية السياسية والقبلية، فيما يحاولان بناء الدولة على أراضٍ مقطّعة وفق ركائز مؤسسية غاية في البؤس.

وهكذا، فإن فشل الجهود حتى الآن لإحلال السلام في السودان الكبير، خاصة في إطار مشروع اتفاق السلام الشامل، لاتبشِّر بالخير بالنسبة إلى فرص تجنُّب عقود جديدة من النزاعات ومن الإفقار المتواصل لكلا البلدين. وكل الدلائل تشي بأن عملية الانتقال من السودان الكبير إلى جمهوريتي الشمال والجنوب السودانيين لن تكون خاتمة الصراع، بل على الأرجح بدايات نزاعات عدة أخرى.

مقدمة

بعد مرور أقلّ من عام على تقسيم السودان «الكبير» السابق إلى جمهورية السودان (الشمالي) وجمهورية جنوب السودان (الجديدة) – أو شمال وجنوب السودان للتوضيح – دخلت الدولتان مرّة أخرى في حالة حرب. ويبدو أن سنوات من الجهود الدولية التي بذلت لوضع حدّ لعقود من الصراع من خلال المساعدة في التفاوض على اتفاق السلام الشامل (CPA) العام 2005، والجهود التي بذلت فيما بعد لضمان حدوث عملية انفصال سلس بين الشمال والجنوب، لم تسفر عن شيء.

في كانون الثاني/يناير 2011، أسفر استفتاء نصّ عليه اتفاق السلام الشامل وأُجري في الجنوب، عن الاقتراع بأغلبية ساحقة لصالح التقسيم. وكان من المفترض، على مدى الأشهر الستة التالية، أن يتفاوض الشمال والجنوب على القضايا العالقة للتيقّن من أنه عندما تظهر جمهورية جنوب السودان إلى حيّز الوجود في تموز/يوليو، ستفعل ذلك بطريقة سلمية، وأن عملية الانفصال ستكون منظّمة. ومع ذلك، تم القضاء على فرص حدوث عملية تقسيم سلمي حتى قبل حلول موعد الاستقلال في تموز/يوليو.

مع أنه بدا أن الشمال قَبِل نتائج الاستفتاء، ورسّخ وضعه الذي تضاءل كثيراً كبلد فَقَدَ ثلث أراضيه، وثلاثة أرباع نفطه، إلا أن هذا لم يحدث في الواقع. أما الجنوب فكان منقسماً جداً، على الصعيد الداخلي، ومتزعزعاً وغير مؤهّل أساساً للدخول في مفاوضات ناجحة في شأن القضايا المعلّقة. وبالتالي، حدثت عملية الانفصال بينما بقيت مروحة من المشاكل الكبرى من دون حلّ.

حدثت عملية الانفصال بينما بقيت مروحة من المشاكل الكبرى من دون حلّ.

اندلع الصراع مجدّداً فور حصول الجنوب على الاستقلال تقريباً. تضمّن ذلك، في البداية، اشتباكات على طول المنطقة الحدودية بين القوات المسلحة السودانية وحركات التحرّر في المناطق التي فضّلت الاندماج مع الجنوب. ومع ذلك، تحوّل القتال بحلول نيسان/أبريل 2012 إلى حرب بين الشمال والجنوب، حيث عَبَرَ الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الشمال، وقصفت القوات المسلحة السودانية القرى الواقعة على مقربة من الحدود في الجنوب.

تفترض هذه النتيجة البائسة للمشكلة، التي كانت هدفاً لمحاولة شاملة لحلّ الصراع قام بها المجتمع الدولي، وقفة للتفكير. ظاهرياً، بدا أن اتفاق السلام الشامل الذي تُفاوَض عليه بين الشمال والجنوب، وتخلّلته الكثير من جهود الاقناع والدعم الدولي، يمثّل محاولة رائدة ومبتكرة لحلّ مشكلة بدا أنها مستعصية على الحلّ على مدى عقود. فحزمة الاتفاقيات والبروتوكولات التي تشكّل اتفاقية

السلام الشامل بذلت كل ما في وسعها لوضع حدّ للصّراع، إذ هي لم تَكتَفِ فقط بصياغة حلول وسط بين الطرفين، بل شجّعت أيضاً عملية التحوّل الداخلي في كل من الشمال والجنوب في اتجاه أكثر ديمقراطية. من الناحية النظرية، تم التغاضي عن بعض المشاكل، أما من الناحية العملية، فلم ينفّذ سوى القليل من البنود.

ومع أن هياكل الشمال والجنوب كانت اتحادية مركزية رسمياً، إلا أنهما كانا في الواقع دولتين يحكم كلٌّ منها حزب واحد. ولم يكن أي من الجانبين مهتماً حقاً بإنجاح الاتفاق. كان الشمال يوهم نفسه بالتفكير في أن الجنوب لن يجرؤ على الانفصال، وبالتالي لم يبذل أي جهد لجعل الوحدة مقبولة. كما كان الجنوب عازماً على الانفصال مهما فعل الشمال، واعتبر معظم قادته فترة السنوات الستّ، التي فرضها اتفاق السلام الشامل قبل عقد استفتاء على الاستقلال، ليست فرصة لجعل الوحدة ممكنة، بل فترة انتظار عليهم تحمُّلها قبل الحصول على الاستقلال. قتل جون قرنق، زعيم الجنوب الذي دخل في مفاوضات اتفاق السلام الشامل والذي أراد أن يمنح الوحدة فرصة ثانية، في حادث تحطّم طائرة هليكوبتر بعد ستة أشهر من توقيع الاتفاق. وكان قرنق آخر زعيم جنوبي كبير على قناعة تامّة بأن الوحدة ربما تكون ممكنة ومرغوبة لكلا البلدين.

يُفضي فشل محاولة حلّ الصراع، ممثّلة في اتفاق السلام الشامل، إلى الكثير من التساؤلات حول الماضي. على سبيل المثال: لماذا فشلت المحاولة؟ هل لأن المفاوضين نجحوا أساساً في إقناع الجانبين بتوقيع مجموعة من الاتفاقيات التي لم يؤمنوا بها ولم يكن في نيّتهم احترامها، أم لأن المجتمع الدولي لم يمارس مايكفي من الضغط لضمان تنفيذ الاتفاق؟ هذه تساؤلات جوهرية بالتأكيد، بيد أن أهمّ القضايا التي لم تحلّ بعد تتعلق بالمستقبل أكثر منها بالماضي.

فشل اتفاق السلام الشامل، كما أظهره على نحو سيء تجدّد حالة الحرب بين الشمال والجنوب، لايبشّر بالخير بالنسبة إلى فرص تجنّب عقود جديدة من الصراع واستمرار إفقار البلدين. ويمكن لتجربة الماضي أن تكون إما عاملاً مساعداً أو عائقاً أمام التوصّل إلى اتفاق جديد. وليس من الواضح ما إذا كان التدخّل الدولي، من دون التزام طرفي النزاع بالتوصّل الى تسوية سلمية، يمثّل أداة لاغنى عنها لتحقيق السلام أو مجرّد هدنة مؤقتّة من القتال الذي من المؤكّد أن يستأنفه الجانبان بحماسة متجدّدة. فهل الحرب حتميّة لأنها تمثّل بالنسبة إلى البلدين هروباً من المشاكل الداخلية والسياسية والاقتصادية التي يبدو ألا لاحلّ لها؟

جذور التوتّر

منذ أيام السيادة الأنغلو – مصرية المشتركة، قُسِّم السودان رسمياً إلى منطقتين اثنتين هما: الشمال والجنوب. شكّل الشمال، ذو الأغلبية العربية والمسلمة، ما أطلقت عليه السلطات الاستعمارية

الفرنسية «الدولة النافعة»، حيث يتركّز كل مايتوفّر من موارد وكل ماتحقَّقَ من تنمية. وبدا الجنوب، الأفريقي و«الوثني»، منطقة نائية من دون موارد من الأفضل تركها لشأنها ولآليات المبشّرين، مع حمايتها من قراصنة العبيد.

كان ثمّة حدود داخلية رسمية، في ظل السيادة المشتركة، جعلت الجنوب بعيداً عن متناول الشمال. ومن سوء حظ الصراعات الحالية، أن هذه الحدود الداخلية لم تكن محدّدة بوضوح ولاهي مرسّمة، حيث كانت تمرّ، مع ذلك، في أرض تعتبر غير ذات قيمة. ولذا ليس من المستغرب أن يجد الجنوب نفسه، عندما استقلّ السودان في العام 1956 ورُفِع الحاجز بين المنطقتين، في وضع غير مواتٍ للغاية. ولم يَمضِ وقت طويل حتى بدأ يحاول التحريض للحصول على وضع جديد.

خلق اكتشاف النفط في هجليج وضعاً خطيراً بصفة خاصة، لأنه يقع في منطقة حدودها غير محدّدة، وبالتالي، ادّعى الشمال والجنوب ملكيته له آنذاك والآن.

لم يكن الصراع في السودان أبداً شأناً ثنائياً بسيطاً بين الشمال وبين الجنوب. فقد تقاطع الانقسام بين المنطقتين مع مشاكل أساسية كانت موجودة في داخلهما. كان الشمال، الذي حَكَمَ البلاد بأسرها، متزعزعاً للغاية من الناحية السياسية، وكانت السلطة تتنقل جيئة وذهاباً بين حكومات عسكرية ومدنية، بدءاً من تلك التي يسيطر عليها اليسار إلى الحكومات ذات التوجّهات الإسلامية. وكان الجنوب عموماً مستاءً من الشمال المُهيمِن ولكنه منقسم بشدّة أيضاً، خصوصاً على أسس قبليّة، وهي الانقسامات التي استغلّتها حكومات الشمال بصورة منهجيّة لإضعاف حركات التمرد الجنوبي وهي: آنيا - نيا في السنوات الأولى، وبعد العام 1983، الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها.

لكي نفهم المأزق الحالي، من المهم أن ندرك أن القتال الحاد بين الشمال والجنوب وقع في معظمه وسط البلاد، حول الحدود الداخلية السابقة بين الشمال والجنوب. ولعلّ مايزيد الأمور تعقيداً أنه تبيّن أن المنطقة التي تعبرها هذه الحدود غير المحدّدة بوضوح غنية بالنفط، مايجعلها مورداً طبيعياً حيوياً لكلا الجانبين. اكتشفت شركة شيفرون النفط بكميات تجارية في العام 1978 بالقرب من مدينتي بانتيو وهجليج، على مقربة من الحدود بين الشمال والجنوب. هذا الاكتشاف جعل من الأهمية بمكان للشمال الإبقاء على سيطرته على المنطقة، في حين وفّر المزيد من الحوافز للمتمرّدين الجنوبيين كي يقاتلوا للسيطرة على المنطقة. وخلق اكتشاف النفط في هجليج وضعاً خطيراً بصفة خاصة، لأنه يقع في منطقة حدودها غير محدّدة، وبالتالي، ادّعى الشمال والجنوب ملكيته آنذاك والآن.

تمتّع السودان، عند اكتشاف النفط، بالفترة الأكثر سلميّة في تاريخه المضطرب في حقبة مابعد الاستقلال. وكان اتفاق وُقِّع في أديس أبابا العام 1972 قد وضع حدّاً لانتفاضة الجنوب، وحوّل السودان إلى اتحاد غير متكافئ، حيث تبوّأ الجنوبيون مناصب في الحكومة المركزيّة، لكنهم تمتّعوا أيضاً بدرجة من الحكم الذاتي. لكن الشمال مرّ، في أوائل الثمانينيات، بفترة أخرى من الاضطرابات

التي وضعت حدّاً للسلام. فالرئيس جعفر نميري، والذي كان يتولّى السلطة منذ العام 1969، أولاً كقائد عسكري وفي وقت لاحق كرئيس منتخب للجمهورية، غيّر سياساته جذريّاً بطريقتين: أعلن أن السودان سيُحكَم من الآن فصاعداً بالشريعة الإسلامية، ماخلق مشاعر الاستياء والخوف في أوساط العدد الكبير من السكان غير المسلمين في البلاد، خصوصاً في الجنوب. وبدأ في الوقت نفسه تفكيك اتفاق أديس أبابا الذي كان هو نفسه قد ساعد في التفاوض عليه من خلال إلغاء مجلس النواب المنتخب في الجنوب، وفيما بعد، من خلال تقسيم المنطقة إلى ثلاثة أقاليم منفصلة، وهو ما اعتبره الجنوبيون مناورة فاضحة وفقاً لمبدأ «فَرّق تَسُد».

بحلول العام 1983، كانت البلاد تنزلق من جديد إلى أتون الحرب والأنماط القديمة من الصراعات. كان الصراع بين الشمال والجنوب يطفو إلى السطح. وقد زادت حدّة عدم الاستقرار في الشمال بعدما أطيح النميري في العام 1985. وأعقبت خلعه من منصبه فترة من الحكم المدني وانقلاب عسكري آخر في العام 1993 أوصل إلى السلطة تحالفاً من القادة العسكريين والإسلاميين المتطرّفين برئاسة عمر البشير. اندلعت الحرب في وسط البلاد، فيما كانت الحكومة الشمالية تُشعِل إوار الانقسامات والاشتباكات القبلية في الجنوب. وزادت عوامل جديدة من تعقيد هذه الحالة: ترافق تفاقم المنافسة للسيطرة على الموارد النفطية في وسط البلاد مع تغيير شركاء السودان النفطيين الأجانب (عندما رفضت شركات النفط الغربية السياسات السودانية وانسحبت من هذا البلد، ودخلت شركات صينية وماليزية وهندية لتحل محلّها) ومع الصراع الناشئ في إقليم دارفور غرب السودان، بعد العام 2003. وقد وضع التوقيع على اتفاق السلام الشامل في العام 2005 حدّاً للحرب المفتوحة بين الشمال والجنوب، لكن كل المشاكل الأخرى بقيت متأجّجة. وتصل هذه الصراعات الآن إلى ذروتها ثانية مع فشل عملية الانفصال.

العودة إلى الصراع

ثمّة أربعة أنواع من الصراعات تُلِمّ بالسودانين اليوم. الأول هو الصراع الدائر بين الشمال والجنوب على النفط. يؤجّج هذا الصراع شعور الشمال بالمرارة من انفصال الجنوب، وفقدان الأرض وعائدات النفط، والمكانة الناقصة التي يجد أنه انحدر إليها نتيجة لذلك. ومع أن الشمال قَبِلَ الانفصال رسمياً، مَن يزور البلاد لايحتاج إلى وقت طويل ليكتشف أن معظم الناس في الواقع لم يستوعبوا هذا الواقع الجديد ويشعرون بالاستياء الشديد. من جانبه، الجنوب غاضب على رفض الشمال السماح بإجراء استفتاء في منطقة أبيي الحدودية المتنازع عليها والذي كان من شأنه تقرير ما إذا كانت المنطقة تخصّ الشمال أو الجنوب، وتنفيذ الأحكام الأخرى الخاصة بالمناطق الحدودية. ويشعر الجنوب أيضاً بالاستياء من الازدراء العام الذي عامله به الشمال تاريخياً. ويظهر

الغضب المتبادل بأجلى صوره في الخلاف حول رسوم العبور التي ينبغي على الجنوب، الذي ليست له سواحل، أن يدفعها إلى الشمال لشحن نفطه عن طريق خط أنابيب يمتدّ إلى محطة بور سودان. ويبدو الجانبان، في إطار هذا النزاع، على استعداد لإضعاف نفسيهما اقتصادياً لمجرد تسجيل نقاط ضد بعضهما البعض. وهكذا، بحلول نيسان/أبريل 2012، لم تشحن أي كميات من النفط، ولذا لم يحصل الجنوب على عائدات من المبيعات، ولا الشمال حصل على رسوم العبور.

تشمل المجموعة الثانية من الصراعات، والتي أدّت بسرعة إلى أعمال عنف، محاولات للسيطرة على الأراضي على طول الحدود بين الشمال والجنوب. ولُخِّص الصراع في حديث أجراه أحد كاتبي هذه الورقة مع حسن الترابي، أحد أقدم الساسة الإسلاميين في السودان وحليف الرئيس البشير الذي تحوّل إلى عدو، الذي قال: «الشمال الجديد له جنوب جديد». في بيئة مرحلة ما بعد الانفصال، تحارب حكومة الخرطوم في الشمال حركات تمرّد حول أطرافها الخارجية – في جنوب كردفان وفي النيل الأزرق وأبيي – كما حاربت في المناطق نفسها ضد الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان قبل استقلال الجنوب. سبب الصراع في هذه المناطق وجود العديد من الجماعات المتمرّدة المسلحة، مايجعله مختلفاً تماماً عن الحرب الاقتصادية بين البلدين التي ركّزت في معظمها على خطوط الأنابيب وتخصيص الموارد. ولذا، التوصل إلى اتفاق بين الخرطوم وجوبا لن يؤدّي، على الأرجح، إلى تسوية النزاعات في المنطقة الحدودية لأن حركات التحرير قد تشكّلت، وتمّت تعبئة السكان المحليين، كما أن سيطرة العاصمتين «ضعيفة» في أحسن الأحوال. لقد بدأت المناطق الحدودية تبدو أسوأ مما كانت قبل توقيع اتفاق السلام الشامل في العام 2005؛ فالقتال ينتشر على نطاق واسع، والقيادة أصبحت أكثر تشرذماً.

لاتزال السلطات القبلية مهيمنة في معظم أنحاء الجنوب. ولئن كانت هذه الممارسات تمثّل ردّاً مفهوماً على عجز الحكومة في جوبا عن الحفاظ على وجودها، ناهيك عن توفير إدارة فعّالة في كثير من أنحاء البلاد، فإنها تضعف الحكومة أكثر، وتخلق حلقة مفرغة يصعب كسرها.

المجموعة الثالثة من الصراعات، والتي تنطوي أيضاً على أعمال عنف، تدور حالياً داخل جنوب السودان، حيث يتم التنافس على سلطة حكومة جوبا، ويعجز المسؤولون الحكوميون، المفتقدون إلى الخبرة والعاجزون، عن فرض النظام البيروقراطي في البلد الجديد. ويبدو أن مفهوم المعارضة السياسية مفقود في الدولة الجديدة، حيث ينفصل الساسة عن الحركة الشعبية الحاكمة ويشكّلون ميليشيات مسلّحة على نحو روتيني بدل تشكيل أحزاب سياسية. فضلاً عن ذلك، لاتزال السلطات القبلية مهيمنة في معظم انحاء الجنوب. ولئن كانت هذه الممارسات تمثّل ردّاً مفهوماً على عجز الحكومة في جوبا عن الحفاظ على وجودها، ناهيك عن توفير إدارة فعّالة في كثير من أنحاء البلاد، فإنها تضعف الحكومة أكثر، وتخلق حلقة مفرغة يصعب كسرها.

تشهد العديد من الولايات الجنوبية مستويات عالية من العنف وعدم الاستقرار المستمر، التي يتسبب في الكثير منها التنافس للسيطرة على الموارد الطبيعية، كالأراضي وحقوق الرعي والمياه،

وحتى النفط. وفي حين أن مثل هذه الصراعات أمر حتمي في بلد جديد حيث تحاول الحكومة الضعيفة فرض هياكل الدولة الحديثة من فوق في مجتمع يتعيّن عليه مع ذلك الاعتماد على المنظمات الاجتماعية القائمة والهياكل القبلية، إلا أن هذا لايجعلها أقلّ تدميراً. وتضيف حقيقة أن الخرطوم لاتزال تصطاد في الماء العكر للتوتّرات القبلية، كما فعلت قبل استقلال الجنوب، بعداً سياسياً آخر على هذه المشكلة.

المجموعة الرابعة من الصراعات داخليّة بالنسبة إلى الشمال الذي يسعى أيضاً إلى بناء دولة جديدة على أراضيه التي قُصَّت. وفي حين يتقدّم الشمال على الجنوب من حيث بنيته التحتية الأساسية، على سوء حالها، إلا أن فيه نظاماً سياسياً بالياً حيث يهيمن العجائز على الحكومة والمعارضة والجيش على حدّ سواء. ولأنها فقدت صدقيّتها بعد أن خسرت الجنوب وتورطّت في مايبدو صراعاً لانهاية له، لاتحظى السلطات المدنية والعسكرية سوى بالقليل من الاحترام والولاء. في الواقع، ماحال حتى الآن دون إطاحة حكومة الخرطوم نتيجة للانفصال هو حقيقة أن المعارضة فقدت صدقيّتها هي الأخرى. فقد فشل نموذج الربيع العربي في البلدان الأخرى حتى الآن في تحفيز الاستياء الواضح على أرض الواقع وتحويله إلى حركة جديدة وشعبية، كما فشل في أن يؤدّي إلى نشوء نوع من المعارضة الجديدة والمنظّمة. إضافة إلى ذلك، يستمر تشريد السكان في الشمال حيث يعانون من عدم الاستقرار نتيجة النزاع في دارفور، ويتحمّلون الاضطهاد من القبائل الشرقية، ويصارعون شعوراً متزايداً بالسخط في كل مكان لأن الأوضاع الاقتصادية آخذة في التدهور.

في نهاية المطاف، يجد السودان نفسه غارقاً في شبكة معقّدة من المشاكل المركّبة. وكل الدلائل تشير إلى أن الانتقال من السودان الكبير إلى جمهوريتي السودان وجنوب السودان ليس نهاية الصراع بل بداية صراعات جديدة متعدّدة.

بلدان اثنان ومصدر واحد للإيرادات

بدأ السودان تصدير النفط الخام في العام 1999، ووصل تدفّق النفط إلى مستوى 490 ألف برميل في اليوم بحلول العام 2009، ماجعل النفط من أكبر الموارد للبلد الموحّد. ولايزال النفط إلى اليوم حافزاً اقتصادياً كبيراً لشمال وجنوب السودان. وفي حين ثبت أن الاعتماد على النفط يُعتَبَر عائقاً خطيراً على المدى الطويل أمام التنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية في معظم البلدان، فإنه يمثّل في المدى القصير خشبة خلاص للدول الفقيرة. والسودان ليس استثناءً في هذا السياق، مايجعل النفط أكبر مصدر مباشر للصراع.

في حين ثبت أن الاعتماد على النفط يُعتَبَر عائقاً خطيراً على المدى الطويل أمام التنمية الاقتصادية وإرساء الديمقراطية في معظم البلدان، فإنه يمثّل في المدى القصير خشبة خلاص للدول الفقيرة.

عندما أجري الاستفتاء في 9 كانون الثاني/يناير 2011، شكّل النفط نسبة 60–70 في المئة من عائدات الحكومة في الشمال و98 في المئة في الجنوب. خلق النفط منطقة مزدهرة صغيرة في بلد كان يعاني فيما عدا ذلك أوضاعاً وخيمة، يوضّحها بالتفصيل مقرّ شركة النفط المتألق في الخرطوم المتهالكة. وإضافة إلى الازدهار سريع الزوال الذي ولّدته الزيادة المفاجئة في العائدات، جلب النفط تشوّهات خطيرة على الاقتصاد السوداني. فقد أصيبت البلاد بقوة بما يسمّى المرض الهولندي (Dutch Disease)، (وهي حالة من الكسل والتراخي الوظيفي)، إذ أُهمِلت الزراعة التي كانت تعتبر شريان الحياة في البلاد قبل اكتشاف النفط، وأصبح السودان أكثر اعتماداً على الواردات الغذائية والصادرات النفطية. وبين عامي 2000 و 2008، بلغ متوسط معدّل النمو السنوي لقطاع الزراعة في السودان 3.6 في المئة فقط، بعد أن كان 10.8 في المئة في العقد السابق.[1] وأدّى انخفاض الإنتاج الزراعي والاعتماد على الواردات الأكثر تكلفة من دول أخرى إلى حصول أزمات غذائية كبيرة في كل من الشمال والجنوب. صحيح أن الزراعة لاتزال توظّف 80 في المئة من القوى العاملة، لكنها لاتشكّل سوى ثلث الناتج المحلّي الإجمالي في الشمال. في الجنوب، حيث الأرض وفيرة وخصبة في معظمها، لاتزال الزراعة متخلّفة أيضاً.

يتم إنتاج نحو 75 في المئة من النفط السوداني أسفل الخطّ الاستعماري القديم الذي كان يفصل الشمال عن الجنوب وأصبح خط الحدود بين البلدين بعد الانفصال. ولعلّ مايجعل الوضع قابلاً للاشتعال، أن جزءاً كبيراً من حقول النفط يقع على مقربة من هذا الخط الفاصل، مايخلق إمكانية أن يستولي أي من الجانبين على حقول النفط التي لاتخصّه رسمياً. حدث هذا في الواقع في نيسان/أبريل 2012 عندما عبر جيش الجنوب إلى الشمال واستولى على حقول نفط هجليج قبل أن يتراجع مرة أخرى. ومايفاقِم الصعوبات أنه يتعيّن تصدير كل النفط عن طريق ميناء بور سودان في الشمال، وهو محطة خط الأنابيب الوحيدة في البلاد. البديل بالنسبة إلى الجنوب، والمتمثّل بنقل النفط بالشاحنات جنوباً إلى الساحل الكيني، أمر غير عملي، كما أن إنشاء خط أنابيب جديد إلى تلك الوجهة يبقى باهظ التكاليف، ويحتاج إلى سنوات عدة.

قبل حصول جمهورية جنوب السودان على الاستقلال، نُظِّم تقاسم عائدات النفط بموجب اتفاقية السلام الشامل: نسبة 2 في المئة منها تذهب مباشرة الى الولايات المنتجة (الشمال والجنوب لدى كلٍّ منهما هيكل اتحادي)، أما النسبة المتبقية فتوزَّع بالتساوي بين الخرطوم وجوبا. لم يكن الجنوب أبداً راضياً عن تلك الصيغة، وبعد حصوله على الاستقلال، توقف بالضرورة عن تقاسم عائدات النفط مع الشمال. أدّى ذلك إلى خسارة كبيرة للشمال في العائدات، التي تصل حسب تقديرات صندوق النقد الدولي إلى 7.77 مليار دولار من تموز/يوليو 2011 حتى نهاية العام 2015، أي نحو 1.7 مليار دولار سنوياً. وقُدّرت إيرادات الحكومة بنحو 9.26 مليار دولار في العام 2011، مايشير إلى أن فقدان عائدات النفط سيكون ضربة مدمّرة للسودان. وفي محاولة للتعويض عن فقدان عائدات

النفط، طالبت الخرطوم الجنوب في تشرين الأول/أكتوبر 2011 بأن يدفع مبلغ 32 دولاراً للبرميل رسم عبور للنفط الذي يتم شحنه عبر خط الأنابيب إلى ميناء بور سودان. ويعتقد خبراء الصناعة النفطية أن معدل 2–3 دولار للبرميل سيكون رسم عبور مناسباً على الصعيد الدولي. وردّاً على ذلك عرضت جوبا دفع رسم غير واقعي هو أيضاً يبلغ 41 سنتاً للبرميل.

استؤنفت المفاوضات التي ساعد فيها ثابو مبيكي رئيس لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى بشأن السودان، والتي تأسّست في تشرين الثاني/أكتوبر 2009 للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام الشامل، ثم انهارت مرات عدّة. وجرى اقتراح العديد من الحلول من مختلف الوسطاء لكنها كانت تُرفَض من أحد الطرفين: اقتُرِح حلّ وسط بشأن رسوم عبور النفط، والسماح بالديون المتأخرة، وحتى التحويلات النقدية من الجنوب إلى الشمال في مقابل السيطرة الجنوبية على منطقة أبيي، لكن من دون جدوى.

ومع سعي الخرطوم لإنقاذ كبريائها الوطني وتعويض بعض خسائرها المتوقّعة من الإيرادات وإصرار جوبا على تأكيد سيادتها الوطنية المُكتسَبة حديثاً، تفجّرت التوتّرات أكثر.[2] ففي شباط/فبراير 2012، قرّرت حكومة جنوب السودان وقف إنتاجها من النفط تماماً ردّاً على مصادرة الخرطوم المزعومة لما تصل قيمته إلى 815 مليون دولار من النفط، ردّ الشمال قائلاً إنه يأخذ رسومه «سداداً عينياً» لأنه لم يستلم أي مدفوعات لقاء عبور النفط من الجنوب منذ تموز/يوليو. ومع أن السودان طلب من الصين، وهي مستثمر بارز في مجال النفط السوداني، التدخّل وتسهيل المفاوضات، لم يتحقّق أي نجاح ملموس حتى الآن.

الشمال و«الجنوب الجديد»: النزاعات الحدودية بين السودان وجنوب السودان

لم يعالج الاستفتاء الذي أُجري في كانون الثاني/يناير 2011، والذي أقرّ بأغلبية ساحقة انفصال الجنوب، العديد من القضايا الإقليمية المهمة: المساحات الحدودية غير الواضحة وغير المرسّمة، ومسألة ما إذا كان يتعيّن أن تبقى أبيي ضمن الشمال أو أن تصبح جزءاً من الجنوب، ووضع ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وهما المنطقتان اللّتان اعتُرِف بهما بوضوح كجزء من الشمال، لكن يتوقّع أن يتم منحهما وضعاً خاصاً وفقاً لأحكام اتفاقية السلام الشامل بسبب علاقاتهما مع الجنوب. وتشمل هذه المشاكل الإقليمية مسائل قومية معقّدة في كل من الشمال والجنوب، ومظالم محلّية عميقة الجذور، وتنافساً على المياه والمراعي بين القبائل المحليّة.

أدّت القضايا العالقة في شأن المناطق الحدوديّة إلى اندلاع أعمال العنف بعد الانفصال مباشرة

تقريباً. المواجهات التي بدأت في البداية على أنها حوادث منفصلة ومعزولة إلى الشمال من الحدود، تحوّلت إلى قتال بين حركات يفترض أنها متجذّرة في المناطق المتنازع عليها، وبين القوات المسلحة السودانية. ومع ذلك، لم يمضِ وقت طويل حتى أصبح الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً، والذي أصبح الجيش الرسمي للجنوب بعد الانفصال، أحد الأطراف المشاركة، وبدأ العنف ينتشر عبر الحدود وإلى الجنوب، ولاسيّما ولاية الوحدة. وبحلول نيسان/أبريل 2012، كانت القوات المسلحة السودانية تشنّ غارات عبر الحدود، وعَبَرَ الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى الشمال واحتل بلدة هجليج. ومنذ الانفصال بذلت لجنة الاتحاد الافريقي رفيعة المستوى الخاصة بالسودان وإثيوبيا والصين وقوى دولية أخرى، محاولات وساطة، وهيمن وضع منطقة أبيي وسحب القوات من المناطق الحدودية على جلسات التفاوض. ومع أن الجهود كانت كبيرة، لم تنجح الوساطات.

ترسيم الحدود

في وقت مبكّر من المفاوضات التي أفضت إلى اتفاق السلام الشامل، تم الإقرار باحتمالات حدوث نزاع ينجم عن الشكوك التي تحوم حول الترسيم الدقيق للحدود بين الشمال والجنوب. ونتيجة لذلك، تضمّن اتفاق السلام الشامل شرطاً ينصّ على أن تستكمل اللجنة الفنّية للحدود بين الشمال والجنوب عملية ترسيم الحدود في غضون ستة أشهر من توقيع الاتفاق، لكن هذا لم يحدث. وجرت جهود إحياء اللجنة بانتظام طوال فترة اتفاقية السلام الشامل، وزادت وتيرتها خلال الأشهر التي سبقت الاستفتاء، لكن مجدداً من دون جدوى.

يعود جزء من السبب في هذا الإهمال إلى أن العديد من المناطق الحدودية المتنازع عليها خلقت نزاعات حول حقوق الأرض التي، مع حين أنها حيوية بالنسبة إلى السكان المحلّيين، لاتبدو في غاية الأهمية من وجهة نظر السياسة الوطنية. وفي الواقع، تشير الصراعات التي حدثت مؤخراً في أبيي وجنوب كردفان والنيل الأزرق إلى أن المشاكل لاتنبع من ضعف عملية ترسيم الحدود، بل من خلافات أكثر جوهريّة بكثير. وحتى لو كانت اللجنة الفنية للحدود بين الشمال والجنوب أكثر جدّية في تنفيذ مهمتها، فإن معظم الصراعات كانت ستطفو على السطح.

أبيي

كان من المفترض أن تتم تسوية مسألة ما إذا كانت منطقة أبيي ستصبح جزءاً من الشمال أو الجنوب قبل الاستفتاء المقرّر في كانون الثاني/يناير 2011، والذي كان من شأنه أن يترافق مع الاستفتاء على استقلال جنوب السودان. وجرى التعامل مع نزاع أبيي في اتفاق السلام الشامل، وشكّل فصلاً منفصلاً ومعقّداً في الاتفاق، ومُنِحَت المنطقة وضعاً إدارياً خاصاً. ومع أن انعكاسات هذه المسألة مهمة، إلا أن الاستفتاء لم يحدث، ماحوّل المنطقة إلى مشكلة متفاقمة.

أبيي ببساطة هي منطقة صغيرة تقطنها بشكل دائم مجموعة من السكان الجنوبيين، الدينكا

نقوك، لكن تستخدمها على نطاق واسع أيضاً، خلال مواسم معيّنة، قبائل المسيرية الرحّل الذين يتنقّلون بمواشيهم ذهاباً وإياباً عبر الحدود ويتبعون الأمطار والمراعي. هذا الاستخدام المختلط للأراضي هو الذي دفع إلى نقل المنطقة، التي كانت تتألّف تاريخياً من مشيخات الدينكا التسع، إلى سيطرة كردفان في العام 1905. ربما كان بالإمكان حلّ المشكلة المحلية الخاصة باستخدام الأراضي لو كان الجانبان اتّفقا على حدود مرنة تسمح للبدو بالانتقال ذهاباً وإياباً كما فعلوا تقليدياً. ومع ذلك، المشكلة كانت قومية لا محلّية: كان من المتوقّع أن يصوّت الدينكا نقوك، الذين ينسجمون أكثر مع الجنوب، في الاستفتاء، وفقاً لذلك، بدعم من الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش الشعبي لتحرير السودان؛ ومع ذلك، لم تكن الخرطوم تريد التخلّي عن قطعة من الأراضي كانت تسيطر عليها منذ العام 1905.

عندما تصدّى المتفاوضون في البداية في اتفاق السلام الشامل إلى مسألة أبيي، زاد القضية تعقيداً أن المنطقة كانت تعتبر أرضاً غنية بالنفط. وكانت لجنة حدود أبيي، التي أنشئت في العام 2005 لترسيم أراضي مشيخات الدينكا التسع، ضمّت حقول نفط هجليج إلى إقليم أبيي. شكّل هذا الضم ضربة للخرطوم لأن أبيي ستحتفظ، في المدى القصير، بالمزيد من عائدات النفط الذي تنتجه، وفي المدى البعيد، قد يحتفظ الجنوب بها كلّها إذا صوّتت أبيي لصالح الانفصال، كما بدا مرجّحاً. ولذا، استأنفت الخرطوم قرار لجنة أبيي وتم نقل القضية إلى محكمة التحكيم الدائمة في لاهاي، والتي قضت في العام 2009 بأن هجليج لم تكن تاريخياً جزءاً من أراضي المشيخات القديمة بل تقع في ولاية كردفان. ولذا، تم أخذ البلدة النفطية من أبيي ووضعها داخل حدود جنوب كردفان، ماجعلها نقطة ساخنة متنازعاً عليها يدّعي الشمال وجنوب السودان أنها جزء من أراضيه.

استمر الخلاف حول وضع أبيي. وأدّى ذلك أولاً إلى إلغاء الاستفتاء على وضع المنطقة بسبب النزاع بين الجانبين حول من له الحقّ في التصويت. ادّعى الجنوب أن السكان المستقرّين والدائمين هم من يجب أن يصوّتوا. وجادل الشمال بأن بدو المسيريّة أيضاً لهم الحق في المشاركة في خطوة من شأنها أن تؤثّر على سبل عيشهم، وهو موقف معقول، إلاّ أنه توسّل بأسئلة حول مَن مِن قبيلة المسيريّة استخدم فعلياً مراعي أبيي، ومَن سيتم جلبه للتأثير في نتائج الاستفتاء على نحو غير تمثيلي.

ثانياً، أظهرت الخرطوم من خلال أفعالها أنها تهدف إلى جعل الإقليم جزءاً لايتجزّأ من السودان، متجاهلة شروط اتفاق السلام الشامل لإجراء استفتاء في أبيي. ففي أيار/مايو 2011، عمدت إلى حلّ إدارة أبيي (التي كانت تنظّم شؤون المنطقة المتنازع عليها طوال الفترة الانتقالية لاتفاق السلام الشامل) واستولت القوات المسلحة السودانية على البلدة الرئيسة، ماتسبّب في فرار الآلاف واندلاع الأعمال العدائية بين الشمال والجنوب. أفضت الجهود الدولية في حزيران/يونيو إلى توقيع الطرفين اتفاق أمن الحدود والآلية السياسية والأمنية المشتركة، وتبنّي مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار الرقم 1900، الذي أنشأ قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي (UNISFA). كان من

المفترض بتلك القوة، التي ستزوّد بـ4200 من الإثيوبيين أصحاب القبّعات الزرقاء، رصد، والتحقّق من، إعادة انتشار جيشي الشمال والجنوب – القوات المسلحة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان – خارج المنطقة على النحو المطلوب في الاتفاق؛ وكان من المفترض أيضاً أن تساعد قسم شرطة أبيي في الحفاظ على الأمن، وكذلك الإشراف على توزيع المساعدات الإنسانية.

وفقاً لروايات الأمم المتحدة، فشل كل من الشمال وجنوب السودان في الانسحاب تماماً من هذه المنطقة، ماجعل من الصعب على القوة الأمنية المؤقتة لأبيي التابعة للأمم المتحدة القيام بمهامّها. وبعد أن وجد السودان ثغرات في تفويض القوة، قال أنه لن يسحب قواته من منطقة أبيي حتى استكمال انتشار طاقم القوة الأمنية المؤقتة لأبيي الـ4200، وهو ما لم يتم حتى كتابة هذه السطور. مع أن ولاية القوة الأمنية المؤقتة لأبيي مُدِّدَت، وتواصلت الجهود لجلب الشمال والجنوب إلى المداولات حول أبيي، واستمرت المناشدات لإنشاء بعثة تحقّق ومراقبة مشتركة للحدود للمساعدة في حكم المنطقة، لم يتم اتّخاذ أي قرارات حاسمة على هذا الصعيد.

جنوب كردفان وولاية النيل الأزرق

إضافة إلى أبيي، تشكل ولايتا جنوب كردفان والنيل الأزرق جزءاً من «المناطق الثلاث»، وهي المناطق المتنازع عليها التي تمتدّ بطول الحدود بين الشمال والجنوب. بدأ القتال في جنوب كردفان في مرحلة مابعد الانفصال، ولكنه سرعان ما امتدّ إلى ولاية النيل الأزرق المجاورة. ووصل إلى مستويات مثيرة للقلق في هجليج، حيث شنّ الجنوب غارات عبر الحدود ومن ثم احتلّ البلدة، وبلغ ذروته في إعلان الشمال الحرب على الجنوب في 19 نيسان/أبريل 2012.

يعود تاريخ الصراع في هذه المنطقة إلى بداية تمرّد الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها في العام 1983. وبسبب التهميش السياسي والثقافي الذي مارسته الحكومة في الخرطوم ضدّهم، قرّر العديد من أبناء شعب النوبة المحلي في ولاية جنوب كردفان الانضمام إلى التمرّد. ردّاً على ذلك، تم استهدافهم بشكل كبير من جانب الجبهة القومية الإسلامية، وهي سلف مايُعرَف الآن بحزب المؤتمر الوطني الحاكم في الشمال. ومع أن إطلاق النار توقّف في العام 2002، وأُدمجَت هذه الولايات في إطار أحكام اتفاق السلام الشامل، لم يتمّ حلّ هذا النزاع الإقليمي في الواقع أبداً.

أقرّ اتفاق السلام الشامل بوجود المشكلة بشكل غير مباشر من خلال تضمينه «بروتوكول حلّ النزاع في ولاية جنوب كردفان والنيل الأزرق». وُقّع البروتوكول في العام 2004، وهو افترض أن جنوب كردفان والنيل الأزرق ستبقيان في الشمال، لكنه أقرّ بأن سكانهما تضرّروا بشدّة من جرّاء الحرب، وبأن الكثير منهم يتعاطفون مع الجنوب، وقاتلوا جنباً إلى جنب مع الجيش الشعبي لتحرير السودان. ولذا، تم منح الولايتين هيكل حكم مختلفاً إلى حد ما أكثر من غيرهما، وبشروط أكثر تفصيلاً بالنسبة إلى الحكومة المحلية، إضافة إلى تقاسم العائدات. كما شكّل اتفاق السلام الشامل

لجنة للأراضي في كل ولاية لمعالجة النزاعات الإقليمية التي كانت في صلب جزء كبير من الصراع.

أخيراً، أنشأ البروتوكول لجنة للرّصد في كل من الولايتين لدراسة الآثار المترتّبة على تنفيذ الاتفاق ونصّ على أنه لابدّ من مشاركة السكان في «المشاورات الشعبية» من دون تحديد شكلها أو نطاقها. بدأت هذه المشاورات الشعبية بأسلوب سلس نسبياً في ولاية النيل الأزرق، لأن الحزبين الرئيسين، حزب المؤتمر الوطني في الشمال والحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها، كانا يقيمان علاقة تعاون إلى حدّ ما هناك. تم تحقيق قدر ضئيل جداً من التقدم في ولاية جنوب كردفان، إذ أدّى الخلاف حول نتائج التعداد السكاني للولاية إلى إلغاء انتخابات حاكم الولاية وأعضاء المجلس التشريعي فيها في العام 2010.[3] وعندما أجريت الانتخابات أخيراً في أيار/مايو 2011، شابت العملية عيوب خطيرة، مادفع الكثيرين إلى التشكيك في شرعيّة فوز مرشّح حزب المؤتمر الوطني في منصب الحاكمية.

استُؤنِف القتال في ولاية جنوب كردفان في حزيران/يونيو 2011، حتى قبل استقلال الجنوب، بسبب التوتّر الملتهب الذي استمرّ بعد انتخابات أيار/مايو. وعندما دخلت القوات المسلحة السودانية الشمالية جنوب كردفان لنزع سلاح جميع الأطراف الفاعلة من غير القوات المسلحة السودانية، قاومتها الحركة الشعبية لتحرير السودان - قطاع الشمال، ما أدّى إلى وقوع اشتباكات عديدة وتشريد لاجئيه. ألقت حكومة الخرطوم باللائمة في الاشتباكات على عاتق الجيش الشعبي لتحرير السودان لأن الحركة الشعبية - قطاع الشمال كانت في البداية جزءاً من ذلك التنظيم. ومع ذلك، زعم قادة الحركة الشعبية – قطاع الشمال بأنها أصبحت كياناً مستقلاً في أعقاب تشكيل حكومة جنوب السودان. وقد اعترف رئيس حكومة جنوب السودان سالفا كير بأن ثمّة «علاقة تاريخية» بين الجيش الشعبي لتحرير السودان والحركة الشعبية – قطاع الشمال، لكنه لايزال ينكر دعم الجنوب تلك الجماعة المتمرّدة.[4]

في 28 حزيران/يونيو 2011، وقّعت حكومة الشمال والحركة الشعبية – قطاع الشمال، في أديس أبابا، اتفاقاً إطارياً في مجالين، وافق الطرفان بموجبه على إنشاء لجنة سياسية مشتركة، ولجنة أمنية مشتركة لولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، واستكمال التزام كلا الطرفين المُعلَن بوقف إطلاق النار. ومع أن الاتفاق وُقِّع، واصل الشمال عمليات القصف الجوي، وتصاعدت الاشتباكات العنيفة على الأرض، وتواصل ارتفاع عدد الضحايا، كما يتّضح من صور الأقمار الاصطناعية التي تشير إلى وجود مقابر جماعية. وتقول الحركة الشعبية – قطاع الشمال إنها لاتزال ملتزمة بمحاربة حكومة البشير وإسقاطها، وتبدو الخرطوم صامدة في جهودها الرامية إلى فرض هيمنتها على المنطقة.

كان من المحتّم مع تصاعد وتيرة العنف بسرعة في كل من أبيي وجنوب كردفان أن يمتدّ الصراع إلى ولاية النيل الأزرق. ففي أيلول/سبتمبر 2011، اشتبكت القوات المسلحة السودانية مع الحركة الشعبية – قطاع الشمال هناك؛ وأعلن الرئيس البشير حالة الطوارئ في ولاية النيل الأزرق، وأقال

حاكمها، وذكر أنه لايمكن التوصّل إلى حلّ إلا بعد نزع سلاح الحركة الشعبية – قطاع الشمال. لكن الحركة الشعبية ترفض نزع سلاحها، فيما يواصل شمال السودان ضرب المنطقة، مايجعل وصول المساعدات الإنسانية الدولية صعباً. وبحلول أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2011، كان الشمال قد استولى على مدينتي الكرمك وديم منصور، وفي شباط/فبراير 2011، طرد الحركة الشعبية – قطاع الشمال من بلدة موكا بولاية النيل الأزرق.

في نيسان/أبريل 2012، دخل الجيش الجنوبي هجليج. وفي حين اعتبر الشمال إلى تقدّم قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى هجليج عملاً عدوانيا، ادّعى الجنوب أنه كان يردّ على القصف الجوي الشمالي المتواصل لولاية الوحدة (في جنوب السودان) وأنه يطالب بالأراضي التي وجد أنها تخصّه. رفضت جوبا في البداية الانسحاب من المنطقة على الرغم من النداءات الدولية، لكن الخرطوم ردّت بقصف هجليج ونجحت في نهاية المطاف في طرد الجيش الشعبي لتحرير السودان منها. وقد استمرّت الاشتباكات على طول الحدود وصدرت من الجانبين تصريحات خطيرة عن «حرب شاملة».

جنوب السودان: بناء الدولة من الصفر

لم تكن المعارضة السودانية الجنوبية يوماً، على الرغم من هدفها المشترك المتمثّل بالاستقلال، موحّدة تماماً. إذ يتوزّع مختلف سكان البلاد على أرض كبيرة ويقسمهم ضعف وسائل المواصلات أكثر، مايجعل من الصعب تطوير هويّة مشتركة في الواقع إلا في معارضة الشمال. وقد تركت وفاة جون قرنق بعد أشهر فقط من توقيع اتفاق السلام الشامل الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها بلا قائد قوي. ولم يحظ خليفته سلفا كير أبداً بالقدر نفسه من الاحترام. إضافة إلى ذلك، سارعت الخرطوم إلى الاستفادة من كل فرصة لتسعير إوار الفتنة في الجنوب، كما فعلت مرات عدة من قبل. وفي الواقع، أحد الأسباب التي أدّت إلى استئناف الصراع بعد فترة التوقف المنصوص عليها في اتفاق أديس أبابا في العام 1972 هو قرار الرئيس السوداني آنذاك جعفر نميري بتقسيم الجنوب إلى ثلاث ولايات منفصلة، وهو القرار الذي رأى فيه الجنوب، عن حق، مناورة لزرع بذور الانقسامات.

إن بناء دولة في أرض واسعة غير ساحلية مهمّة صعبة للغاية حتى في ظل عدم وجود صراع. بيد أن جنوب السودان ليس في حالة سلام. فالانشقاقات السياسية والقبليّة التي ابتلي بها الجنوب خلال الحرب الأهلية الثانية والفترة الانتقالية في اتفاق السلام الشامل لاتزال مستمرة على نحو مثير للدهشة في بلد مستقل اليوم، مايعقّد كثيراً الاحتمالات المثبّطة بالفعل لبناء الدولة الجديدة. وما يزيد الأمور صعوبة، هو أن الجنوب كان دائماً الجزء الأقل تطوّراً في السودان، وكان ينظر إليه بوصفه «دولة عديمة الفائدة» في ظل السيادة المشتركة وفي نظر حكومة الخرطوم. الجنوب لديه بنية

أساسية بائسة، كما هو واضح من خلال عدم وجود طرق معبّدة خارج جوبا. وهو يتوفّر على القليل من الخبرة في مجالات الحكم الذاتي والإدارة، كما أن مؤسساته التعليمية والصحية بدائية. وفي حين يتوفر الجنوب على دخل كبير، إلا أنه يأتي فقط من النفط.

الحركات العديدة والتمرّد في الجنوب

تهدّد الانقسامات السياسية والقبليّة المتشابكة بصرف انتباه البلاد عن جهود بناء الدولة، وتغرقها في حالة من الفوضى الداخلية، مايزيد البؤس الناجم عن تجدّد القتال مع الشمال. السكان متنوّعون، إذ يشكّل الدينكا نسبة تقدّر بـ40 في المئة، والنوير 20 في المئة، والـ40 في المئة الباقية تتوزّع على عدد كبير من القبائل الأصغر حجماً. وقد كانت قبيلة الدينكا من اللاعبين الرئيسيين في الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها، في حين كان النوير أكثر ارتباطاً بالحركة الانفصالية السابقة أنيا – نيا.

تهدّد الانقسامات السياسية والقبليّة المتشابكة بصرف انتباه البلاد عن جهود بناء الدولة، وتغرقها في حالة من الفوضى الداخلية، مايزيد البؤس الناجم عن تجدّد القتال مع الشمال.

سيطرت الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها على الجنوب، خلال الفترة الانتقالية في اتفاق السلام الشامل، مثلما سيطر حزب المؤتمر الوطني على الشمال، مع أنه كانت توجد أحزاب وحركات تحرر أخرى أيضاً. وقد فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها بـ160 مقعداً في انتخابات الجمعية التشريعية لجنوب السودان التي أجريت في نيسان/أبريل 2010، كما فازت الحركة الشعبية لتحرير السودان – التغيير الديمقراطي (منشقّة عن الحركة الشعبية وجيشها) بمقعدين، فيما حصل حزب المؤتمر الوطني على مقعد واحد، وذهبت المقاعد السبعة الباقية إلى المستقلين. كان جزء كبير من المعارضة يقوم على القبليّة.

من حسن حظ هذا البلد وسوء حظ المحلّلين الذين يحاولون فك رموز السياسة في البلاد، لم تكن الفروقات بين المعارضة السياسية والقبليّة واضحة أبداً. فقد تمتّع الدينكا بحضور مهيمن في الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها، لكن المنظمة بذلت أيضاً جهداً كبيراً لدمج الجماعات الأخرى، حتى أنها عيّنت بعض ممثليهم في مناصب قيادية. وعلى سبيل المثال، الرئيس سلفا كير هو من الدينكا، وريك مشار نائب الرئيس من النوير. لكن العلاقات بين الطرفين لم تكن مستقرّة، حيث كان ماشار يدخل ويخرج من الحركة الشعبية لتحرير السودان وجيشها متى شاء، وأسّس منظّمة مستقلّة تسعى إلى التفاوض مباشرة مع الخرطوم، حتى أنه وقّع اتفاقاً في العام 1997، وأنشأ قوة عسكرية سعت إلى منافسة الحركة الشعبية وجيشها قبل أن يعود إلى الحركة في العام 2002. وبالمثل، السجلاّت المتشابكة تميّز أعضاء آخرين في القيادة.

لايزال عدد من الجماعات والميليشيات المتمرّدة يعمل في جنوب السودان اليوم. فقد شاركت

ميليشيا قوات دفاع جنوب السودان في الحرب الأهلية الثانية، وعقدت تحالفاً مضطرباً مع الخرطوم بين عامي 1983 و 2005. ومع أن العديد من جنودها دُمِجوا في الجيش الشعبي لتحرير السودان بعد إعلان جوبا في كانون الثاني/يناير 2006، الذي وضع أساساً لتوحيد القوات العسكرية للجنوب، تشير الأخبار الأخيرة إلى أن الميليشيا ربما عاودت الظهور في جنوب السودان، وربما تحاول تشكيل تحالف مع مجموعات أخرى.[5]

أُسِّسَت حركة تحرير جنوب السودان/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A)، التي تعمل في منطقة أعالي النيل، في العام 1999 في سياق الاقتتال الداخلي بين النوير، وهي تعارض الآن حكم الحركة الشعبية لجنوب السودان. وقد استولت مؤخراً على قواعد تابعة لجيش التحرير الشعبي السوداني، وتعهدت بتقديم الدعم العسكري إلى الأطراف المتورّطة في النزاع في ولاية جونقلي. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن بيتر غاديت كان يقود حركة تحرير جنوب السودان/جيش تحرير جنوب السودان، وهو الذي وقّع منذ ذلك الحين اتفاق سلام مع جوبا، ويساعد الآن على قيادة حملة نزع السلاح في ولاية جونقلي التي، ويا للسخرية، تؤثّر على أسلحة حركة تحرير جنوب السودان/ جيش تحرير جنوب السودان، من بين حركات أخرى.

تمـرّدت الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي لتحرير السودان (SSDM/A) المقاتلة أيضاً ضد حكومة سلفا كير، وحكم الحركة الشعبية. تم تأسيس الحركة في العام 2010 على يد الزعيم السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي جورج أثور بعد أن فشل في الحصول على منصب حاكم ولاية جونقلي في الانتخابات التي ادّعى أنها زُوِّرَت. ومع أن أثور قتل في كانون الأول/ديسمبر 2011، لاتزال الحركة نشطة نسبياً، وتعتبر واحدة من أبرز حركات التمرّد في البلاد. وأشار البعض إلى أن الحركة الديمقراطية لجنوب السودان لعبت دوراً في تأجيج لهيب الصراع القبلي في ولاية جونقلي بين المورلي والنوير.

ظهرت في الآونة الأخيرة مجموعتان جديدتان لتحدّي الحركة الشعبية: الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي تأسّست في أيلول/سبتمبر 2011، ويتزعّمها جاك دنغ غير المعروف نسبياً، وتسعى إلى إسقاط حكومة كير، وتتّهمها بـ«الفساد والقبليّة والانزلاق إلى الهاوية». كما شهد شهر كانون الأول/ديسمبر 2011 صعود الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان/الجيش الشعبي، التي تدعو إلى أن تحكم الخرطوم جنوب السودان، مقلّدة بذلك رؤية لوحدة مماثلة لرؤية الراحل جون قرنق.[6] واتّهم جنوب السودان الخرطوم مراراً بدعم متمرّدين وميليشيات كهذه، لكن الرئيس البشير نفى ذلك بشكل قاطع.

لايزال الكثير من النزاع القبليّ الذي يغلي قائماً بسبب مشاكل قديمة جداً أدّت تاريخياً إلى حصول اشتباكات، مثل حق الوصول إلى الأراضي والمياه والمراعي، أي إلى وسائل كسب العيش لسكان الريف.

ومايزيد النزاعات تعقيداً هو ربما حقيقة أن الأسلحة الصغيرة تتوفّر بكثرة في جميع أنحاء البلاد،

لأن كلاً من الحركة الشعبية والحكومة الشمالية تسعى إلى تسليح الميليشيات القبليّة لأغراضها الخاصة. ومن المؤكّد أن الأسلحة تسرّبت من هذه الميليشيات ومن الجيش الشعبي نفسه، مايجعل من السهل على أي فريق لديه مظالم أن يتحوّل إلى ممارسة العنف.

وبعيداً عن السياسة، على المستوى المحلي، لايزال الكثير من النزاع القبليّ الذي يغلي قائماً بسبب مشاكل قديمة جداً أدّت تاريخياً إلى حصول اشتباكات، مثل حق الوصول إلى الأراضي والمياه والمراعي، أي على وسائل كسب العيش لسكان الريف. وتوضّح الحالات الثلاث أدناه الخلط المعقّد بين القضايا السياسية والمحلية، وهو مايُضعِف البلد الجديد الهشّ ويعقّد مهمة بناء الدولة.

ولاية جونقلي

احتدم النزاع، منذ الانفصال، في جونقلي بين قبائل النوير والمورلي، وهما قبيلتان من الرعاة تعتمدان اعتماداً كبيراً على الزراعة وتربية الماشية وأسفر عن مصرع مايصل إلى 3000 شخص وتشريد أكثر من 140 ألفاً. الصراع قائم منذ فترة طويلة، ويشمل حق الوصول إلى الأراضي وملكية الماشية، لكنه تشابك في بعض الأحيان أيضاً مع قضايا سياسية أوسع نطاقاً.

بدأت أحدث جولة من أعمال العنف في حزيران/يونيو 2011 بهجوم شنّته قبائل النوير على قبائل مورلي في مقاطعة بيبور شمل عمليات إغارة واسعة على الماشية، وأسفر عن العديد من الوفيات. وردّاً على ذلك، شنّت قبائل المورلي هجوماً انتقامياً في مقاطعة أورور، ما أسفر عن مقتل ما لايقلّ عن 640 شخصاً. ومنذ ذلك الحين، نهبت قبائل النوير والمورلي قرى بعضهم البعض، وشنّت هجمات انتقامية، وقامت بغارات على الماشية، وعمليات خطف في بيبور وجالي وأكوبو وأورور. وعُبِّئ الشباب من القبيلتين في هذه الممارسات، وظهر «الجيش الأبيض» من جديد «لضمان أمن ماشية النوير على المدى الطويل.»

في العام 2006، قمَعَ برنامج نزع السلاح الذي نفّذته الحركة الشعبية/الجيش الشعبي، وهو منظمة مقاتلة غير رسميّة من النوير تقليدياً، الجيش الأبيض، الأمر الذي اعتبره البعض تدخّلاً ذا دوافع سياسية للحدّ من تعبئة وقوة الجيش الأبيض. وقد عاد هذا الأخير إلى الظهور الآن لوقف عمليات النهب التي تقوم بها قبائل المورلي، وفقاً لأفراده الذين لايثقون في حكومة الولاية أو حكومة جنوب السودان للقيام بذلك.[7] وفي الآونة الأخيرة، وسّع الجيش الأبيض الهدف الذي أنشئ من أجله: بدأ الدينكا الانضمام إلى الجيش، وتغيّر الصراع من محاولة وقف الإغارة على الماشية إلى تنافس بين النوير والدينكا من جهة والمورلي من جهة أخرى.

في كانون الأول/ديسمبر الماضي، دشّنت بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (التي لديها تفويض حتى 8 تموز/يوليو 2012 لدعم حكومة جنوب السودان في جهودها في مجال بناء الدولة والتنمية الاقتصادية) جهداً كبيراً إنسانياً ونشرت كتيبة في بيبور للسيطرة على الاشتباكات. ومع

ذلك، استمرّت الغارات وأعمال العنف وأودت بحياة آلاف الأشخاص وشرّدت حوالى 120 ألفاً. وفي شباط/فبراير 2012، أشار النوير إلى استعدادهم للتعاون مع القبائل في إثيوبيا لتشكيل قوة حدوديّة بهدف «عزل» قبيلة المورلي، مايشير إلى اتّساع رقعة الصراع. وفي آذار/مارس 2012، أعلنت حكومة جنوب السودان بدء حملة نزع السلاح بقيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان في جونقلي عبر عدد من المقاطعات، وفي حين جُمِع عدد كبير من الأسلحة حتى الآن، فقد وقعت اشتباكات مع الجيش الشعبي، وتتردّد قبيلتا المورلي والنوير في التخلّي عن السلاح ما لم يَعِد منافسوهم بالقيام بالشيء نفسه.

مايعقّد الأمور أكثر هو وجود جماعات المتمرّدين في ولاية جونقلي والولايات المجاورة مثل الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي وحركة تحرير جنوب السودان/جيش تحرير جنوب السودان (SSLM/A)، وكلاهما تشاركان في التمرّد ضد الرئيس كير وحكومته. وقد تسهم الحركتان في زيادة الاشتباكات، أو على الأقلّ في وجود أسلحة سائبة في الولاية، حيث تعهّدت حركة تحرير جنوب السودان/جيش تحرير جنوب السودان على وجه الخصوص بتقديم الدعم العسكري إلى الأطراف المعنّية بالنزاع في ولاية جونقلي. ومن بين العديد من العقبات التي تواجه الحكومة الجديدة في بناء المؤسّسات والسيطرة على أراضيها، لابدّ أن يشكّل تحدّي نزع سلاح جونقلي والتعامل مع المنافسات القديمة عقبة كأداء.

ولايتا وراب والوحدة

ليست جونقلي هي الولاية الوحيدة في جنوب السودان التي دمّرتها الغارات على الماشية والعنف القبلي. ففي كانون الثاني/يناير 2012، هاجم شباب من مقاطعة مايندیت في ولاية الوحدة مقاطعة مجاورة في وراب، ما أسفر عن مقتل ما لايقلّ عن 78 شخصاً، وأطلق دوّامة من العنف المتجدّد. ومع أنه ليس ثمة دليل على أن هذه الهجمات ترتبط بتلك التي تحدث في ولاية جونقلي، إلا أن وجود الأسلحة السائبة والحركة المستمرّة للجماعات المتمرّدة مثل الحركة الديمقراطية لجنوب السودان/الجيش الديمقراطي وحركة تحرير جنوب السودان/جيش تحرير جنوب السودان في هذه المنطقة ساهم في عملية مكافحة الغارات والهجمات الانتقامية التي تتشابه إلى حدّ بعيد. وامتدّت أعمال العنف أيضاً إلى ولاية البحيرات.

مع أن الصراعات القبليّة في الجنوب كانت تُهمَل في الغالب، إلا أن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن الاقتتال الداخلي لابدّ أن يزيد مستويات عدم الاستقرار لهذا البلد الذي أنشئ حديثاً.

مع أن الدعوات تواصلت إلى وضع برنامج نزع سلاح لتشجيع التوصّل إلى تسوية سلميّة بين ولايات وراب والبحيرات والوحدة، فإن العداء وانعدام الثقة، الذي يشبه ذلك الموجود في ولاية جونقلي، لايزال قائماً. فقد اتّهم البعض حملات نزع السلاح السابقة بأنها «تمييزيّة»، بحيث تضع بعض

المجموعات في وضع غير مؤات ولا تستهدف جميع حاملي السلاح على حدّ سواء.

ثم، مع أن الصراعات القبليّة في الجنوب كانت تُهمَل في الغالب، إلا أن الأحداث الأخيرة تشير إلى أن الاقتتال الداخلي لابدّ أن يفاقم مستويات عدم الاستقرار لهذا البلد الذي أنشئ حديثاً. إذ لاتؤدّي مشكلات الطرق غير المعبّدة، ووجود الأسلحة غير المشروعة، وعدم سيطرة حكومة الجنوب على الدولة، وقصف الخرطوم الجوي المزعوم لولايات الوحدة ووراب وشمال بحر الغزال وأعالي النيل، والاشتباكات التي وقعت فيها، إلا إلى تصعيد هذه الأزمة، مايفسح المجال أمام الولاءات القبلية التي تنتقص من السيادة والسيطرة البيروقراطية للحكومة التي لاتزال ضعيفة.

عدم الاستقرار والاستياء في الشمال

جمهورية السودان مضطربة كما جمهورية الجنوب. فإضافة إلى تنامي الصراع مع الجنوب، تواجه الجمهورية العديد من المشاكل الأخرى حول أطرافها، وخاصة في دارفور وفي المنطقة الشرقية، ولاسّيما في أوساط شعب البجا. وتواجه، فضلاً عن ذلك، مشاكل سياسية خطيرة في الصميم: عمر البشير هو الذي أشرف على تفكيك البلد السابق وفقد هيبته. والتحالف طويل الأمد بين الجيش وحزب المؤتمر الوطني، إضافة إلى سابقته، الجبهة القومية الإسلامية، الذي كانت تقوم عليه قوة البشير، متوتّر منذ فترة طويلة، واللافت للنظر أن كلاً من الحكومة والمعارضة في أيدي عجائز يفتقدون إلى الأفكار والمبادرات الجديدة. فعمر البشير، وهو أصغرهم سناً، يبلغ الثامنة والستّين من العمر، فيما يبلغ حسن الترابي، الزعيم السابق للجبهة القومية الإسلامية، وأصبح الآن معارضاً للبشير، الثمانين، والصادق المهدي، زعيم حزب الأمة الذي لايزال صوتاً معارضاً مهماً، في السادسة والسبعين. الاستياء الاجتماعي والاقتصادي شديد، ولا بدّ أن يزداد مع استمرار عدم الاستقرار السياسي في زعزعة الاقتصاد.

الاستياء الاجتماعي والاقتصادي شديد، ولابدّ أن يزداد مع استمرار عدم الاستقرار السياسي في زعزعة الاقتصاد.

شهدت الخرطوم تظاهرات محدودة طيلة العام 2011 بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وانقطاع المياه الذي طال أمده، وغير ذلك من المشاكل التي تؤثّر على الحياة اليومية. وسيكون من قبيل المبالغة كثيراً في هذه المرحلة الحديث عن ربيع سوداني، لكن كان ثمّة الكثير من دلائل التعبئة بين الطلاب ومجموعات الشباب مثل «قرفنا»، بالإضافة إلى الاستياء الغاضب من كل دوائر الحكومة ومن جمودها. وفي بلد أطاحت الانتفاضات الشعبية فيه النظام بصورة دوريّة قبل وقت طويل من نَحْت مصطلح «الربيع العربي»، لاينبغي تجاهل الاستياء بسهولة. ومن المؤكّد أن الحكومة لاتأخذ الأمر باستخفاف، فحتى الاحتجاجات الصغيرة تواجهها شرطة مكافحة الشغب بإجراءات قمعية

وسريعة.

وفي حين هدأت الاحتجاجات، في الجزء الأكبر منها، لاتزال ثمّة مشاعر استياء في شوارع الخرطوم، وفي ولايات الأطراف في السودان، وحتى داخل صفوف حزب المؤتمر الوطني، مايتسبّب في جعل الوضع الراهن مضطرباً وغير مؤكّد. إذ تشير الإجراءات التي اتّخذتها الحكومة السودانية حتى الآن إلى أنها غير مستعدّة للاستجابة للمطالب الشعبية بإجراء إصلاحات اقتصادية وسياسية، وهو موقف يمكن أن يشي بمرحلة من عدم الاستقرار الخطير والفوضى في المنطقة في مرحلة مابعد الربيع العربي.

دارفور

بدأ الصراع في دارفور في نيسان/أبريل 2003 بهجوم شنته حركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان (SLM/A) وحركة العدل والمساواة (JEM) على قواعد حكومية في الفاشر، عاصمة شمال دارفور. وأطلقت الحركتان، وهما جماعتان متمرّدتان تتّخذان من دارفور مركزاً لهما، تمرّداً ضد الخرطوم احتجاجاً على قمعها غير العرب وإهمال المنطقة. وردّت الحكومة السودانية سريعاً بحملة قصف، مدعومة على الأرض بميليشيا الجنجويد. وأدّى هذا إلى حلقة مفرغة من العنف لطّخت سمعة السودان حتى في الوقت الذي كانت حكومته تستعدّ لتوقيع اتفاق السلام الشامل لوضع حدّ للنزاع مع الجنوب.

بحلول كانون الثاني/يناير 2004، كان الجيش السوداني قد تحرّك لسحق التمرّد المتصاعد في غرب دارفور، ما أجبر الآلاف من اللاجئين على الفرار إلى تشاد. وبحلول آذار/مارس، وجدت الأمم المتحدة أن الجنجويد كانوا يمارسون عمليات قتل منهجي بحق غير العرب في دارفور، ودعت في أيلول/سبتمبر إلى نزع سلاح الميليشيات. وذكر شهود عيان أنه في كثير من الأحيان كانت هجمات الجنجويد، الذين كانوا يسرقون ويغتصبون ويقتلون القرويين، تعقب الغارات الجوية التي تشنّها الطائرات الحكومية. بحلول العام 2005، وجدت لجنة التحقيق الدولية بشأن دارفور، التي أُنشِئَت بموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1564، أن ثمّة جرائم حرب ترتكب في دارفور. وقّعت الخرطوم وحركة تحرير السودان/جيش تحرير السودان اتفاق أبوجا للسلام في العام 2006، ونشر الاتحاد الأفريقي بعثة لحفظ السلام (حلّت محلّه في وقت لاحق بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور، يوناميد UNAMID) لكن القتال استمر.

طوال فترة الصراع، عزّزت الولايات المتحدة العقوبات الاقتصادية على السودان، والتي كانت فرضتها عليه منذ العام 1997، ولاتزال قائمة إلى اليوم، وفي آذار/مارس 2009، أصدرت المحكمة الجنائية الدولية مذكّرات توقيف بحقّ الرئيس البشير بتهمة ارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وأضافت إليها اتهامات بالإبادة الجماعية في تموز/يوليو 2010. ومع ذلك، تواصلت أعمال العنف، ولاتزال المنطقة في حالة من الاضطراب. يكمن جزء من المشكلة في تشرذم الحركات التي

تقاتل في دارفور، حيث لم تكن كلّها على استعداد للتوقيع على الاتفاقات نفسها في الوقت نفسه.

في تموز/يوليو 2011، وُقِّع أخيراً على اتفاق الدوحة، المعروف رسمياً باسم وثيقة الدوحة للسلام في دارفور، بين الخرطوم وحركة التحرير والعدالة (تحالف من عشر جماعات متمرّدة صغيرة في دارفور)، وهو الاتفاق الذي أنشأ صندوقاً لتعويض الضحايا، و«سلطة دارفور الإقليمية» الجديدة لتتولّى حكم المنطقة إلى أن يتقرّر وضعها من خلال استفتاء، ومجموعة من اتفاقات اقتسام السلطة. تم إنشاء «لجنة متابعة التنفيذ» للإشراف على تنفيذ الاتفاق. ومع ذلك، لم توقّع الاتفاق سوى حركة التحرير والعدالة، في حين رفضت الحركات الأخرى، بما في ذلك حركة العدل والمساواة، التوقيع عليه. الصراع مستمر، فيما لاتزال الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ولجنة متابعة التنفيذ يدعمون الجهود الإقليمية لحفظ السلام في دارفور من خلال بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي المشتركة في دارفور، ويسعون إلى جلب كل الجماعات المتمرّدة إلى المداولات، في نهاية المطاف، للتوصّل إلى حلّ أكثر ديمومةً.

في كانون الثاني/يناير 2012، أنشأ الرئيس البشير ولايتين جديدتين في دارفور، ليصل المجموع إلى خمس ولايات كما هو منصوص عليه في بنود اتفاق الدوحة: أُنشِئَ وسط دارفور من ولاية غرب دارفور، وأنشئت ولاية شرق دارفور من ولاية جنوب دارفور، وبقيت شمال دارفور على حالها.[8] وأوكلت لسلطة دارفور الإقليمية، بزعامة التيجاني سيسي، بضع مسؤوليات مهمة أيضاً، بما في ذلك إعادة الإعمار والمصالحة والحكم الرشيد في دارفور.

مع أنه يجري تنفيذ اتفاق الدوحة تدريجياً، ومع أن حدّة الصراع خفّت إلى حد ما، لاتزال المنطقة تشهد مناوشات بين الجماعات المتمرّدة والحكومة، وعمليات خطف لعمال الإغاثة الدوليين، وحرمان الأشخاص المشرّدين داخلياً، وتدهور الوضع الإنساني. وكان تدفّق كميات غير محدّدة من الأسلحة من ليبيا بعد تفكّك نظام القذافي عامل تصعيد إضافياً في الصراع الدائر. فقد رفض عدد من الجماعات المتمرّدة صراحةً اتفاق الدوحة لتجنّب أن تصبح غير ذات صلة بالموضوع. فضلاً عن ذلك، مع وفاة خليل إبراهيم زعيم حركة العدل والمساواة في كانون الأول/ديسمبر 2011، تجد الجماعة المتمرّدة نفسها في حالة من الفوضى وقد انقسمت بالفعل إلى فصائل أصغر حجماً، مايسهم في انتشار الجهات الفاعلة المسلّحة التي لاتلتزم بأي اتفاق.

شرق السودان والحركة وشعب البجا

في ظلّ الصراع الظاهر الذي يحظى بالكثير من الاهتمام في دارفور وعلى طول الحدود بين السودان وجنوب السودان، لم تحظ ولايات البحر الأحمر وكسلا والقضارف في شرق السودان باهتمام يذكر، مع أن المؤشّرات الإنسانية منخفضة للغاية، والتحدّيات للأمن الغذائي والجفاف خطيرة. وفي حين أن الولايات الشرقية غنية كثيراً بالموارد (تتباهى هذه الولايات بالمناطق الزراعية الخصبة ومناطق الرعي، والمعادن مثل الذهب والنفط والغاز الطبيعي)، نادراً مايتمتّع السكان الأصليّون من قبيلتي

البجا والرشايدة داخل هذه الولايات بثروة المنطقة، والتي تعمل، بدلاً من ذلك، لصالح النخبة في الخرطوم.

مع أن مقاتلين من الجبهة الشرقية (تحالف مؤتمر البجا، وهي جماعة عرقية سياسية تضمّ شعب البجا وأسود الرشايدة الأحرار، وهي جماعة مسلحة من قبيلة الرشايدة) وقّعوا اتفاق سلام شرق السودان مع الحكومة السودانية لانهاء تمرّدهم في العام 2006، نزل البجا والرشايدة إلى الشوارع، منذ انفصال الجنوب، للتعبير عن عدم رضاهم عن الحكومة وعدم احترامها كل بنود الاتفاق. ويؤكّد البجا غير العرب، على وجه الخصوص، أن الاتفاق لايفعل سوى القليل لمعالجة التهميش المستمر لقبيلتهم. وقد ورد مؤخّراً أن مقاتلي البجا أعادوا تنظيم صفوفهم في جبال حميد، على الجانب الآخر من الحدود الأريترية، والتي يشنّون منها هجمات على القوات السودانية. إضافةً إلى ذلك، أعرب مؤتمر البجا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2011، عن استيائه من خلال الانضمام إلى الجبهة الثورية السودانية، وهو ائتلاف من المعارضة وجماعات المتمرّدين التي تسعى إلى إطاحة الرئيس البشير.

ومايزيد الأمور تعقيداً، أنه لم يتم أبداً نزع سلاح البجا والرشايدة بالكامل بعد اتفاق السلام في العام 2006، إلى جانب انخفاض مؤشرات التنمية البشرية في المنطقة، ولذا لابدّ أن وجود أسلحة سائبة يسهم بشكل كبير في تنامي عدم الاستقرار. وتلخّص قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة الوضع في شرق السودان، حيث أشارت إلى أن الصراع المحتدم عاد يغلي من جديد، وأنه أشبه «ببركان يوشك أن ينفجر».[9]

بناء السدود وسخط المناطق الريفية

بدأ مصدر جديد للسخط بالظهور في مناطق كانت هادئة في السابق إلى الشمال من الخرطوم، على طول نهر النيل، نتيجة لبرنامج الحكومة الطموح لبناء سدود جديدة أو تجديد القديمة منها لتلبية الحاجة المتزايدة في البلاد لتوليد الطاقة. السدود الكبيرة دائماً ماتكون مشاريع أشغال عامة مثيرة للجدل للغاية لعدد من الأسباب البيئية والاقتصادية والسياسية. إذ تترتب على إقامتها نتائج بيئية يتم استشعارها بعيداً عن موقع السدّ. فالسدود المُقامة مثلاً على نهر النيل آخذة في تغيير الساحل المصري على البحر المتوسط، عن طريق تقليل كمية الطمي المنقول بواسطة المياه، كما أنها تتسبّب دائماً بمشاكل سياسية لأنها تشرّد عدداً كبيراً من الناس، كما هو الحال في السودان في الوقت الحالي.

يقع سد مروي الذي بناه الصينيون في العام 2009، على مقربة من الشلال الرابع على نهر النيل على بعد نحو 350 كيلومتراً الى الشمال من الخرطوم. ومع أنه يقال أن السد ضاعف قدرة السودان في مجال توليد الطاقة، فقد أدّى أيضاً إلى تهجير 15 ألف أسرة، وأصبح منذ ذلك الحين نقطة

تجمّع لكثير من الأفراد النازحين. وفي حين قبل بعض القرويين أشكالاً مختلفة من التعويضات الحكومية لقاء نزوحهم، أعقب ذلك وقوع عدد من الاشتباكات مع السلطات. وفي تشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر 2011، تجمّع أكثر من 1000 متظاهر للمطالبة بمزيد من المساعدات لعائلات النازحين واستقالة وزير الكهرباء والسدود. وفقاً لشهود عيان، قوبل هؤلاء المحتجّون بالغاز المسيل للدموع والاعتقالات، مايشير إلى قلّة رغبة الحكومة في تلبية احتياجات سكانها.

سدّ مروي ليس مشروع السدّ الوحيد المثير للجدل من الناحية السياسية الذي تسعى الحكومة إلى إقامته. الخرطوم تثير أيضاً مسألة ارتفاع سد الرصيرص في ولاية النيل الأزرق. ومن المتوقع أن يؤدّي هذا المشروع، المقرّر الانتهاء منه بحلول حزيران/يونيو 2012، إلى تهجير 22 ألف عائلة أخرى، مايشي بموجة واسعة من السخط والاستياء وعدم الاستقرار. كما تهدّد خطط بدء إقامة مشاريع سدود في كل من كجبار ودال حياة الشعب النوبي، ومن المتوقّع أن تجلب «كارثة انسانية» تستدعي «مخاوف من دارفور أخرى».[10]

خاتمة

حالة الحرب بين شمال وجنوب السودان، وعدم قدرة الجانبين على حل مسألة عبور النفط، وعدم قدرة الدولتين على إحلال الأمن في أراضيهما، هي نتيجة محزنة لسنوات من المفاوضات والوساطة والاتفاقات التي سعت إلى مساعدة السودان، سواء ككيان واحد أو مقسّم، وإيجاد نوع من الاستقرار.

يبدو شمال وجنوب السودان مقتنعين بأن بإمكان أحدهما الحصول على ميزة على الجانب الآخر من خلال القتال.

ويبدو أن كلا الجانبين، اللّذين ربّما قهرهما حجم المشاكل التي يواجهانها، لجآ إلى الشيء الذي يتوفّران على خبرة طويلة فيه، أي الحرب. ففي خلال بضعة أشهر فقط حصلت جمهورية جنوب السودان على الاستقلال، وتحطّم التقدّم الذي تم إحرازه على مدى أكثر من عشر سنوات في التوصل إلى وقف إطلاق النار والتفاوض على حلّ شامل. فضلاً عن ذلك، لا أحد من الطرفين يبدو على استعداد لتقديم تنازلات في هذه المرحلة. وبعيداً عن الاعتقاد بأنهما قد وصلا إلى طريق مسدود، يبدو شمال وجنوب السودان مقتنعين أن بإمكان أحدهما الحصول على ميزة على الجانب الآخر من خلال القتال.

هذا الوضع يطرح تساؤلات مقلقة للمجتمع الدولي، الذي هرع لمحاولة لوقف القتال، والتوسّط لإيجاد حلول، والحفاظ على السلام. ونظراً إلى فشل الجهود السابقة، هل يمثّل القيام بجهد دولي آخر المقاربة الصحيحة؟ أو هل تسمح المحاولات الدولية، في الواقع، للجانبين بمواصلة استفزاز

بعضهما بعضاً وزيادة حدّة التوتّر، على افتراض أنه إذا وقعا في مأزق خطير فإن المجتمع الدولي سوف يتحرك وينقذهما من عواقب أفعالهما؟

هذه ليست أسئلة مجردة، بل هي واقعية جداً. فالذين يعتقدون أن الجهود السابقة لم تكن كافية، وبأن الفشل يعود، في جزء منه، إلى عدم قيام المجتمع الدولي بمتابعة تنفيذ الاتفاقات، يضغطون الآن من أجل تدخّل دولي أكبر في تخليص شمال وجنوب السودان من الصراع الذي بدآه. وفي ضوء المعاناة التي خلقتها هذه الحرب، والخسائر والازدياد السريع في عدد اللاجئين، من الصعب القول أن وقف القتال بين الشمال والجنوب – والصراعات الأخرى التي تؤثّر على البلدين – لاينبغي أن يكون أولويّة. مع ذلك، وفي ضوء الإخفاقات السابقة، يجب أن تناقش وبجدّية مسألة ما إذا كانت مثل هذه الجهود لمساعدة السكان المحتاجين تجعل من السهل على القادة مواصلة القتال.

هوامش

1

David K. Keng, «The New Frontier,» Norwegian People's Aid, Report 1/11, March, www.npaid.org/filestore/NPA_New_Frontier.pdf.

2

«Negotiations between the Two Sudans,» Enough Project, December 2011, http://enoughproject.org/files/Negotiations-Between-the-Two-Sudans.pdf.

3

Joe Temin and Theodore Murphy, «Toward a New Republic of Sudan,» U.S. Institute of Peace, June 2011, www.usip.org/files/resources/SR278.pdf.

4

«President Kiir says Juba distanced itself from Sudanese rebels,» Sudan Tribune, December 17, 2011, www.sudantribune.com/President-Kiir-says-Juba-distanced,41016.

5

«South Sudan's Rebel Groups Accuse Uganda President of Killing George Athor, Vow New Offensive,» South Sudan News Agency, December 23, 2011, www.southsudannewsagency.com/news/press-releases/south-sudans-rebel-groups-accuse-uganda-president-of-killing-george-athor-vow-new-offensive.

6

«New Rebel Movement Emerges in South Sudan; Calls for Overthrow of the Government,» South Sudan News Agency, September 25, 2011, /www.southsudannewsagency.com/news/press-releases/new-rebel-movement-emerges-in-south-sudan-calls-for-the-overthrow-of-the-government.

7

«South Sudan: The Boiling Point,» All Africa, January 11, 2012, http://allafrica.com/stories/201201110842.html.

8

«Beyond the Pledge,» Relief Web, July 1, 2011.,
http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_1566.pdf.

9

Sudan conflict not isolated to south,» United Press International, December 8, 2011, www.upi.com/Top_News/Special/2011/12/08/Sudan-conflict-not-isolated-to-south/UPI-13841323365149.

10

Peter Bosshard, «New Chinese Dam Project Fuels Ethnic Conflict in Sudan,» International Rivers, January 20, 2011, www.internationalrivers.org/en/node/6121

نبذة عن الكاتبتين

مارينا أوتاوي هي باحثة أولى في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. يتركّز عملها على قضايا التحوُّل السياسي في منطقة الشرق الأوسط وأمن الخليج. عملت أوتاوي فترة طويلة محلِّلة لمسألة تشكُّل الأنظمة السياسية وتحوّلها، وتناولت في كتاباتها إعادة البناء السياسي في العراق ومنطقة البلقان والبلدان الأفريقية. تنعكس تجربتها البحثية الواسعة في منشوراتها، التي تشمل تسعة كتب ألّفتها وستة حرّرتها. أما أحدث منشوراتها فتتضمّن كتاب «فرص التعددية وحدودها: واقع القوى السياسية في العالم العربي» Getting to Pluralism، التي شاركت عمرو حمزاوي في تأليفه، وكتاب «اليمن على شفا الهاوية» Yemen on the Brink، التي شاركت كريستوفر بوتشيك في تحريره. كما وضعت أوتاوي دليلاً على الإنترنت عن السياسية العراقية بعنوان «العراق: انتخابات 2012» Iraq: Elections 2012.

مي السعدني هي باحثة مساعدة في برنامج الشرق الأوسط في مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. تخرّجت من جامعة ستانفورد في العلوم السياسية، وستباشر في فصل الخريف دراستها للحصول على بكالوريوس قانون في العام 2015.

مؤسسة كـارنيغي
للسلام الدولـي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

مركز الأبحاث العالمي

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

CarnegieEndowment.org